إلى «- AA» مع نظرة مستقبليَّة مستقرة

«كابيتال إنتليجنس» ترفع تصنيف المصرف QIB

باسل جمال: نواصل الإسهام في نمو الاقتصاد المحلي

الاقتصادية
الدوحة- الراية:

أعلنَ مصرفُ قطر الإسلاميُّ (المصرف) أن وكالة التصنيف الائتماني الدولي كابيتال إنتليجنس (CI) قد رفعت تصنيف المصرف للعملات الأجنبية على المدى الطويل والمدى القصير عند «-AA» و«A1» على التوالي مع نظرة مُستقبلية مُستقرة. وفي الوقت نفسه أكدت الوكالة التصنيف المُستقل للمصرف عند «a-»، والتصنيف الأساسي للقوة المالية عند «a-»، بينما جاء مستوى الدعم الاستثنائي «مُرتفعًا».

ووَفقًا للتقرير، فإنَّ رفع تصنيف العملات الأجنبية للمصرف على المدى الطويل جاء عقب إجراء مُماثل للتصنيف السيادي القطري. كما تم رفع التصنيف قصير الأجل للعملات الأجنبية للمصرف، ما يعكس التخطيط بين مستوى العملات الأجنبية على المدى الطويل والمدى القصير. كما يعكس تأكيد التصنيفات الأخرى للقوة المالية للمصرف. بينما حافظت الأصول على مستواها الجيد، إذ كانت مُخصصات تغطية التمويل المُتعثر قويةً.

وتمكنَ المصرف في عام 2022 من تحقيق تحسن في الأرباح على مستوى كل من الأرباح التشغيلية والأرباح الصافية. وعلاوة على ذلك، فإن موقف السيولة للمصرف بشكل عام في حالة جيدة مع استمرار انخفاض الاعتماد على مصادر الأموال من الشركات والمؤسسات والذي كان مُنخفضًا بالفعل، وذلك في ظل قوة النسب الرأسمالية على وجه التحديد.

وحسب تقرير كابيتال إنتليجنس، تُشير النظرة المُستقبلية المُستقرة لكل من العملات الأجنبية على المدى الطويل والتصنيف المُستقل للمصرف إلى أنه من غير المُرجح أن تتغيرَ التصنيفات خلال الأشهر الاثني عشر المُقبلة، إلا أنه يمكن رفع تصنيف مستوى العملات الأجنبية على المدى الطويل بمقدار درجة واحدة خلال الاثني عشر شهرًا القادمة في حال تم رفع التصنيف المُستقل للمصرف.

وقالَ السيد باسل جمال، الرئيس التنفيذي للمجموعة: «يستمر تأكيد تصنيفاتنا في إبراز نجاح أعمالنا، وتعزيز مكانتنا كمصرف إسلامي رائد في قطر. إننا نواصل تنويع أعمالنا على الرغم من التحديات والسوق التنافسية، وسنواصل الاستثمار في الابتكار بما يُسهم في نمو الاقتصاد المحلي كجزء من استراتيجية أعمالنا وإطار إدارة المخاطر. نحن سعداء بهذه التصنيفات، ونتطلع إلى مزيد من التحسن والنمو».

وأعلنَ المصرف مؤخرًا عن نتائجه لعام 2022 حيث حقق أرباحًا صافية بقيمة 4,005 مليون ريال قطري وإجمالي دخل قدره 9 مليارات ريال قطري. وكِلاهما يُعد الأعلى على الإطلاق حيث يواصل المصرف تنميةَ أعماله من خلال دعم الاحتياجات المصرفية المُتغيرة لعملائه. وعلاوة على ذلك، فإنه ومنذ نهاية عام 2017 فقد تميز المصرف بالاستمرار بالتفوق على السوق بأدائه، وذلك من خلال زيادة صافي أرباحه بنسبة 67% مع زيادة إجمالي موجوداته بنسبة 22%، وخلال الفترة نفسها، أصبح المصرف ثالث أكبر مؤسسة في بورصة قطر، وثاني أكبر مؤسسة في القطاع المالي بقيمة سوقية بلغت 43.9 مليار ريال قطري بنهاية عام 2022، حيث ازداد سعر سهمه بنسبة 91%. ويُطبق المصرف نموذجًا مصرفيًا عالميًا على الرغم من أن لديه شركات تابعة وشركاء في الخارج، إلا أن تركيز الأعمال ينصب بشكل كبير على قطر. ويمتلك المصرف شبكةً محليةً تضم أكثر من 23 فرعًا ومكتبًا وأكثر من 178 جهازَ صرافٍ آليًا.

باكتمال مشاريع رياضية وتجارية وتعليمية .. «الأصمخ»:

انتعاش القطاع العقاري في المناطق الغربية

تطوير مشاريع البنية التحتية لخدمة 1727 قطعة أرض

الاقتصادية
الدوحة- الراية:

قالَ تقريرُ شركة الأصمخ للمشاريع العقاريَّة: إنَّ الجهات المعنية قطعت مراحلَ مُتقدمةً في تنفيذ مشاريع البنية التحتية في المناطق الواقعة غرب قطر، وترتكزُ هذه المشاريع في كل من مناطق بني هاجر، وروضة إقديم، وغرب معيذر، والسيلية، وروضة أبا الحيران، والمعراض، والناصرية، وإزغوى.

وأضافَ التقريرُ: إنَّ مناطق غرب قطر تشهد حاليًا أثرًا مُهمًا في تنشيط السوق العقاري من خلال اكتمال العديد من المشاريع العقارية في القطاعات التجارية والترفيهية، والضيافة، والرياضية، والتعليمية، والثقافية، والصحية. موضحًا أن مناطق غرب قطر تحتوي حاليًا على مول قطر، وفندق الريان، والمدينة التعليمية، ومكتبة قطر الوطنية، ومشفى سدرة، بالإضافة إلى تعزيز الجانب الخدمي في هذه المنطقة من خلال مبنى صالات الأفراح الجديد، فضلًا عن تطوير استاد أحمد بن علي (الريان) في هذه المنطقة، كما تم ربط هذه المناطق بخطط النقل الحديثة، حيث تحتوي على عدد من محطات المترو وترام خاص بالمدينة التعليمية التي تُسهل الوصول إلى كافة المرافق الخدمية. وأشارَ إلى أنَّ مشاريع البنية التحتية المُتعلقة في الطرق ساهمت أيضًا بشكل كبير في ربط مناطق غرب قطر بالمنطقة الصناعية وبوسط مدينة الدوحة، بالإضافة إلى أنها سهلت الوصول من هذه المناطق إلى المناطق الواقعة جنوب الدوحة مرورًا بالشارع التجاري ومدينة بروة، بالإضافة إلى ربط هذه المناطق بالطريق الدائري السادس ومحور الصباح وطريق السوق المركزي وشارع مسيمير. وبينَ التقرير أن هذه المشاريع ستُعزز حركة النشاط العقاري في تلك المناطق وستُعزز الطلب على الأراضي فيها.

كما أوضحَ التقريرُ أيضًا أن الجهات المعنية قطعت خطواتٍ مُتقدمةً في أعمال تطوير عدد مشاريع البنية التحتية وتشمل حزم أعمال شمال بني هاجر الذي يهدف إلى توفير الطرق والبنية التحتية لحوالي 1727 قطعة أرض بمساحة كلية تبلغ 3,946,000 م. بالإضافة إلى ذلك تمتد المشاريع المعنية في تطوير البنية التحتية في مناطق غرب قطر لتصل إلى روضة إقديم، ومن المشاريع في هذه المناطق مشروع تطوير الطرق والبنية التحتية في الثميد وروضة إقديم الذي يهدف إلى توفير الطرق والبنية التحتية لحوالي 1,268 قطعة أرض بمساحة كلية تبلغ 3,941,807 م.

وقالَ التقريرُ: إلى جانب ذلك يوجد مشروع تطوير الطرق والبنية التحتية في شمال الناصرية الذي يهدف إلى توفير الطرق والبنية التحتية لحوالي 825 قطعة أرض بمساحة كلية 1,950,368,3 م. بالإضافة إلى مشروع تطوير الطرق والبنية التحتية بشرق العزيزية لتوفير الطرق والبنية التحتية لحوالي 420 قطعة أرض بمساحة كلية تبلغ 828,300 م.

كما أوضحَ التقريرُ أيضًا أن الجهات المعنية قطعت أشواطًا مُتقدمة جدًا في تنفيذ مشروع تطوير الطرق والبنية التحتية في غرب معيذر (المناصير) وأنهت أعمالًا كبيرة منها بهدف توفير الطرق والبنية التحتية لحوالي 2,560 قطعة أرض بمساحة كلية تبلغ 2,386,219,6 م، بالإضافة إلى تنفيذ مشروع تطوير الطرق والبنية التحتية في السيلية- شمال طريق سلوى بهدف توفير الطرق والبنية التحتية لحوالي 831 قطعة أرض بمساحة كلية تبلغ 1,462,472,7 م. كما بينَ تقريرُ شركة الأصمخ للمشاريع العقارية أن الجهات المعنية تقوم أيضًا بتنفيذ مشروع تطوير الطرق والبنية التحتية في روضة أبا الحيران بهدف توفير الطرق والبنية التحتية لحوالي 2600 قطعة أرض بمساحة كلية تبلغ 5,325,748 مترًا مربعًا. بالإضافة إلى تنفيذ مشروع تطوير الطرق والبنية التحتية في المعراض وجنوب غرب معيذر بهدف توفير الطرق والبنية التحتية لحوالي 3,716 قطعة أرض بمساحة كلية تبلغ 7,984,370 م.

وأوضحَ التقريرُ أن من ضمن المشاريع أيضًا مشروع تطوير الطرق والبنية التحتية في روضة إقديم وإزغوى ويهدف لتوفير الطرق والبنية التحتية لحوالي 890 قطعة أرض بمساحة كلية تبلغ 2,039,346,8 م. وقالَ تقريرُ شركة الأصمخ للمشاريع العقارية: إنَّ هذه المشاريع ستُساهم في انتعاش القطاع العقاري غرب قطر وخاصة في المناطق التي يتم التنفيذ بها، ما سيُساهم في تعزيز حركة الإنشاء والبناء في تلك المناطق، وهذا سيؤثر على نشاط القطاع العقاري بالإيجاب في تلك المناطق، كما سيُساهم بازدياد الطلب على تلك المناطق. وأضافَ: إن تلك المشاريع ستؤثر على ارتفاع أسعار الأراضي فيها وستساهم في تكوين مناطق سكنية جديدة، ما سيؤثر على أداء وعمل شركات التطوير العقاري بشكل إيجابي وسيُعزز نمو القطاع العقاري. وأوضحَ التقريرُ أن المشاريع في تلك المناطق لا تقتصر على البنية التحتية فقط، حيث تقوم الجهات المعنية أيضًا بتنفيذ مشاريع تتعلق بالمباني مثل المدارس والمُنشآت الصحية والمساجد، وهذا يُساهم بتعزيز نشاط شركات تطوير العقارات.

قالَ تقرير شركة الأصمخ للمشاريع العقارية: إنَّ قيم الصفقات العقارية شهدت أداءً مُرتفعًا بالمُقارنة مع الأسبوع السابق، وَفق بيانات آخر نشرة صادرة عن إدارة التسجيل العقاري في وزارة العدل للأسبوع المُمتد من «5 إلى 9 فبراير الحالي»، حيث سجل عدد الصفقات العقارية «79» صفقة، ولفتَ التقريرُ إلى أن قيم تداولات العقارات وصلت إلى نحو 398 مليون ريال.

وأوضحَ التقريرُ أن بلديتي الريان والظعاين حافظتا على النشاطات الكبيرة في التعاملات من حيث عدد الصفقات المُنفذة واحتلتا المرتبتين الأولى والثانية على التوالي، وأشارَ التقرير إلى أن متوسط عدد الصفقات المُنفذة في اليوم الواحد بلغ نحو «16» صفقة تقريبًا. وعلى صعيد أسعار القدم المُربعة للأراضي والتي نفذت عليها صفقات خلال الأسبوع الثالث من فبراير الحالي، بيّن المؤشر العقاري لشركة «الأصمخ» أنها شهدت تباينًا في الأسعار، موضحًا أن متوسط أسعار العرض للقدم المُربعة الواحدة في منطقة المنصورة وبن درهم بلغ «1,380» ريالًا، وسجل في منطقة نجمة «1,320» ريالًا للقدم المربعة الواحدة، واستقر متوسط سعر القدم المُربعة في منطقة المعمورة عند «385» ريالًا، كما استقر متوسط سعر القدم في منطقة المطار العتيق عند «870» ريالًا للعمارات.

خلال الأسبوع الماضي

مؤشر بورصة مسقط يتخلّى عن مكاسبه

الاقتصادية
مسقط- قنا:

تخلّى المؤشرُ الرئيسُ لبورصة مسقط الأسبوع الماضي عن المكاسب التي سجلها في الأسبوع السابق له، ليتراجع 115 نقطة الأسبوع الماضي بعد أن ارتفعَ الأسبوع الذي سبقه بنحو 49 نقطة.

وجاءت تراجعات الأسبوع الماضي وسط أداء ضعيف لمعظم الأسهم القيادية، في الوقت الذي قلص فيه المستثمرون مشترياتهم في انتظار الاكتتاب العام في شركة أبراج لخدمات الطاقة التي تطرح ابتداء من 20 فبراير الجاري ولمدة 10 أيام، حوالي 377,4 مليون سهم للاكتتاب العام. وهبطَ المؤشر الرئيس لبورصة مسقط منتصف الأسبوع الماضي إلى 4618 نقطة، مسجلًا أدنى مستوى له منذ أواخر نوفمبر الماضي، إلا أنه تمكن من الارتفاع قليلًا بنهاية الأسبوع مختتمًا تداولاته على 4653 نقطة. وشملت تراجعات الأسبوع الماضي جميع المؤشرات القطاعية، حيث سجل مؤشر القطاع المالي أعلى التراجعات وأغلق على 7512 نقطة متراجعًا 115 نقطة، وفقد مؤشر قطاع الصناعة حوالي 85 نقطة، كما تراجع مؤشر قطاع الخدمات 24 نقطة، وتراجع المؤشر الشرعي 9 نقاط.